ملف

بين ١٨٨٣ - ١٩٧٥
رحلة مزارعي التبغ عن الزمان والمكان

تمثل زراعة التبغ بالنسبة لجميع العاملين فيها المصدر الوحيد لمعيشتهم . ويقدر عدد مزارعي التبغ في لبنان حوالى ٤٢ الف مزارع . يتوزعون بالمناطق على الشكل التالي : ٧٢ بالمئة منهم في الجنوب ، ٢٢ بالمئة في الشمال ، ١ بالمئة بالبقاع ، ونحو ٥ بالمئة في جبل لبنان . والنسبة الكبيرة في عدد المزارعين في منطقة الجنوب ، هي تميزهم عن باقي المناطق ، وهي التي تميز تحركهم ، وبالتالي فاعلية التحرك ، وقدرته على الفعل .

هذا وان نسبة ٧٥ بالمئة من المزارعين يزرعون مساحات من الارض تتراوح بين دونم واحد ودونمين . والمساحات التي يستغلونها نسبتها ٥٤ بالمئة من مجموع المساحات المزروعة تبغا . كما أن ٢٠ بالمئة يزرعون من دونمين الى عشرة دونمات ، والـ ٥ بالمئة الباقية تزرع من عشرة دونمات فما فوق . اي ان الـ ٢٥ بالمئة الباقية تستغل ٤٦ بالمئة من مجموع المساحات المزروعة تبغا .

قصة التبغ منذ البداية

عمر هذه الحكاية اثنين وتسعون عاما ، بدات يوم اعلن المونوبول الاول عام ١٨٨٣ واحتكر بموجبه التبغ في سوريا ولبنان زراعة وصناعة وبيعا — ما عدا متصرفية جبل لبنان التي ظلت الى حين تتمتع بحرية زراعة التبغ وتصنيعه وبيعه تمييزا لها عن باقي الولايات — .

ولم تبدأ زراعة التبغ بصورة علمية الا في القرن الثامن عشر ، حيث كانت زراعته حرة وغير خاضعة ، كما بقيت عملية بيع المحاصيل حرة ، وذلك لغاية اواخر القرن التاسع عشر حيث منحت الحكومة العثمانية في عام ١٨٨٣ امتياز بيع وتصنيع السجاير الى شركة خاصة لمدة ثلاثين سنة ، لم يدخل جبل لبنان ضمن هذا الوضع ، في حين ان المناطق اللبنانية الباقية وباقي الاراضي السورية والفلسطينية كانت خاضعة له .

فلبنان الصغير — جبل لبنان — كان يعيش في ظل حماية الدول السبع . فهو اذن الوحيد في السلطنة العثمانية الذي يزرع التبغ حرا من سيطرة مونوبول التبغ — اي الشركة الاحتكارية الفرنسية التي تتولى اعمال الريجي باسم السلطان العثماني في اراضي السلطان —

وفي هذا الوقت الذي كانت فيه زراعة التبغ خاضعة للشركة العثمانية ، كانت هذه الزراعة في الولايات الاخرى بايدي اصحاب الاقطاعات ، يستخدمون للقيام بها طبقة واسعة من العمال ، تستغل بابشع صور الاستغلال والاضطهاد ، وتعطى اليسير من الاجر ، الذي لا يكفي ثمن القوت اليومي .

ولان التبغ المزروع كان « يخمن » من قبل الشركة الاحتكارية ، كانت الشفاعات والوساطات تلعب دورها ، بحيث يؤمن اصحاب الاقطاعات تخمينا بسيطا لمحصولهم ، وهذا ما يسمح لهم بترك كمية معينة من التبغ في ايديهم تزيد عن التخمين ، يقومون بتهريبها الى متصرفية جبل لبنان حيث يبيعونها باسعار احسن .. وبالتالي تضمن لهم ارباحا اضافية طائلة . على ان عملية التهريب التي كانت متبعة بين الولايات وجبل لبنان كانت محصورة بازلام الاقطاع علما ان نصيبهم من كل ذلك لا يحصر ، هذا اذا لم يحرموا من اجرهم عندما تضبط كمية التبغ المهربة .

بقيت هذه الاوضاع على ما هي عليه حتى كانت الحرب العالمية الاولى وزالت السلطنة العثمانية وجاء الانتداب المزدوج : بريطانيا في العراق والاردن وفلسطين ، وفرنسا في لبنان وسوريا ، فاعتبرت ان المونوبول التركي على التبغ قد زال بزوال السلطنة ، اما فرنسا ، صاحبة المصلحة في المونوبول ايام السلطنة ، فمددت مفعول المونوبول التركي حتى ١٩٢٠ في الولايات (اي سوريا وولايات طرابلس وبيروت وصيدا والبقاع) ، ولم تجرؤ حكومة الانتداب في البدء على تطبيقه في الجبل . فظل الى حين يتمتع بحرية زراعة التبغ وصناعته ، لكن هذه الحرية تتوقف عند حدود الولاية التركية — رغم زوال السلطنة والاتراك — فماذا ينفع الفلاح في الجبل اذا زرع التبغ بحرية وصنعه بحرية ، اذا كان سيخضع للمونوبول ما ان يجتاز الجبل الى الولاية ؟

وقد جدد لهذه الشركة دون ان يحظى بالتوقيع النهائي من السلطات المسؤولة . اذ ان الحكومة العثمانية عندما وقعت لاول مرة شروط حصر التبغ والتنباك مع شركة الريجي واستلمت تلك الادارة اعمالها ضغطت على هذا المورد ووضعت العراقيل في سبيل زراعته وبيعه مما ادى الى احجام التجار عنه والى هبوط اسعاره هبوطا كبيرا ..

اذ الغيت عليه الضرائب الباهظة في مصر — التي كانت قبل الحصر سوقا مهما للتبغ الجنوبي — حيث ادت هذه العراقيل الى مزاحمة المنتوجات الاجنبية — الدخان اليوناني وغيره — لدخاننا . وهذه العراقيل ادت ايضا الى ان الزارع لا يجد المشتري ليبيعه . وحتى المشتري لم يعد يقدم على شرائه حتى لا يقع في شرك شركة الدخان الاحتكارية . ومع كل ذلك لا يستطيع الزارع ان يبقيه في بيته خوفا من مصادرته . والشركة لا تشتريه بثمن تعوض به على الفلاح تعبه ، فيكون بعدئذ طعما للوقود .

فالاحتكار اذن قد خفض محصول التبغ . اذ كان الحصول ٣٠٠ الف اقة قبل عام ١٨٨٣ — اي اثناء فترة الزراعة الحرة غير المقيدة من قبل الاحتكار . اما في عام ١٩١٣ اصبح اقل من ٢٥٠ الف اقة (الاقة ١٣٥٠ غرام) . وهذا دليل اولي على مساهمة الاحتكار في ضرب هذه الزراعة .

واستمرت هذه الاوضاع على هذه الوتيرة حتى عام ١٩٢٩ حيث قامت الجماهير في كل من سورية ولبنان تطالب بانقاذ البلاد من هذه الشركة وبعدم تجديد الامتياز لها . ويومها بسبب الفضبة الجماهيرية الواسعة في كلا البلدين ، الغي تجديد حصر الدخان من هذه الشركة واستبدل نظام المونوبول ، بنظام البندرول ، الذي يعني حرية زراعة وصناعة وتجارة التبغ لقاء علم وخبر يقدم الى وزارة المالية ولقاء وضع تمغة عليه . اما التاجر فكان مطلوبا منه الحصول على اجازة لنقل هذا التبغ .

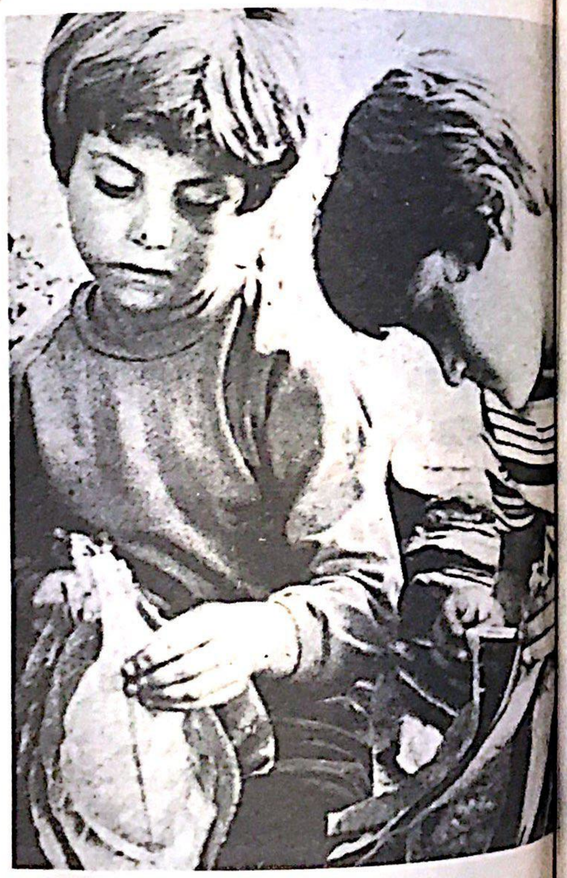

وقد ادى نظام — البندرول — الجديد الى ارتفاع في الانتاج من ثلاث مائة الف كلغ حتى مليون وخمس مائة الف كلغ سنة ١٩٢٣ ، اي بمعدل خمس مرات في سنوات ثلاث . والى جانب هذا الارتفاع في كمية التبغ المنتجة نلاحظ ارتفاعا اخر في اسعار التبغ بلغ معدله حوالى ثلاث مرات تقريبا .

وكذلك تميزت هذه الفترة بارتفاع الضغط عن الملاك الصغار الذين امن لهم هذا النظام حرية في الزراعة والبيع لا تستطيع ان تؤثر فيها ضغوطات الاقطاعيين تاثيرا كبيرا في حين بقيت فئة العمال ترزح تحت نير الاقطاعيين .

فالغاء قرار الحصر في العام ١٩٢٠ لم يكن نابع من تفهم السلطات المحتلة وقناعتهم بهذا العمل ، كما انه لم يكن الهدف منه انقاذ جماهير المزارعين والمستهلكين من استثمار الشركة ، بل كانت تهدف — هذه السلطات — الى اعطاء براهين عملية على ان الرجوع الى نظام الحصر في شركة الريجي « خير للجميع » ، لتضمن سلطات الانتداب الى اعادة استغلال الجماهير اللبنانية ، ولكن بوسائل اخرى ، وعبر ممارسات « اعلى وارقى » ومن خلال النظام القانوني الذي فرضته هذه السلطات ، والذي يتلخص بالتالي :

١ — مطالبة الفلاح بتقديم عريضة الى السلطات ، يعلن فيها عن نوع التبغ الذي يريد زراعته .

٢ — يجب ان تكون مساحة الارض المزروعة تزيد عن ٥٠٠ م٢ .

٣ — على الفلاح ان يعلم المصلحة عن مقدار محصوله بالوزن بعد جنيه المحصول ، اذ لا يحق للفلاح نقل محصوله قبل مجيء مسؤول المصلحة واطلاعه على وضع التبغ .

من خلال كل ذلك تتبين مدى العراقيل الكثيرة التي وضعت امام تطور هذا القطاع في كل من لبنان وسوريا . وقد استغلت السلطات هذا النظام ابشع استغلال ، وهي التي اقامته لتضع العراقيل امام تطوره ، اذ عمدت المفوضية الاستعمارية الخاصة الى استعمال سيئات النظام ، وسوء تطبيقه ، وضعف الموارد الحكومية منه ، **حيث جعلت من ذلك حجة وتبريرا لاعادة الحصر وهذا ما حصل بالفعل ، اذ الغي نظام البندرول عام ١٩٢٤ من قبل المفوض السامي واخضعت زراعة التبغ وبيعه وصنع السجاير وبيعها من جديد الى نظام الحصر من قبل ادارة الريجي ذات الانتفاع المشترك بين المستفادين الاجانب وعملائهم العرب ، وذلك حتى غاية ٣١ — ١٢ — ١٩٦٠** وقد قررت الاسماء التالية لتكون مسؤولة عن تنفيذ القرار الجديد وسلمت ادارة الريجي لهم ، وهم : جان فاصوف واخوانه بيروت — صوايا واولاده بيروت .

وقد قوبل تطبيق النظام الجديد بمعارضة شديدة من المزارعين الذين استفادوا من فترة — البندرول — ووصلت هذه المعارضة الى حد الاشتباكات المسلحة مع ممثلي هذه الادارة في بنت جبيل ، سقط بنتيجتها عدد من الجرحى